



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ١٣/٥/٢٠٠٩ م . برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

- المميز/ رعد كامل عمر وكيله المحامي حاتم محمد فتحي
- المميز عليهما / ١- الامانة العامة لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته .
- ٢- مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية / إضافة لوظيفته .

الادعاء:

إدعى المدعي(المميز) لدى محكمة القضاء الإداري ان المدعى عليهما (المميز عليهما الاول والثاني) ممتنعان عن إجازة منظمة مجلس التجارة والصناعة العراقي - الامريكي في حين انها منظمة إنسانية وقدمت خدمات للمواطنين وقد تظلم لدى المدعى عليه الامين العام لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته في ٢٦/١١/٢٠٠٨ ولم يبت في التظلم واقام هذه الدعوى بتاريخ ٤/١/٢٠٠٩ ونتيجة المرافعة الحضورية العذوية أصدرت المحكمة بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠٩ وبعدد اضبارة ٤/ق/٢٠٠٩ حكماً يقضي برد دعوى المدعى مع تحميله المصروفات واتعاب المحاماة ، طعن (المميز) بلانحته التمييزية المؤرخة ٨/٤/٢٠٠٩ طالباً نقضه وللأسباب المبينة فيها .

(٣-١)



القرار:

لدى التدقیق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان وكيل المدعي اقام الدعوى يطلب الزام المدعي عليه اضافة لوظيفته بأجازة (منظمة مجلس التجارة والصناعة العراقي الامريكي) و اقام الدعوى المدعي (رعد كامل / المدير التنفيذي لمجلس التجارة والصناعة الامريكي العراقي) ولم يبين ما اذا كان اقام الدعوى عن موكله بصفته الشخصية ام اضافة لوظيفته بصفته المدير التنفيذي ولم يقدم ما يثبت ان المدعي رعد كامل هو المدير التنفيذي للمنظمة المذكورة وحضر عنه في الجلسة الاولى المحامي سامي مجيد صالح بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٤ حسب وكالته عنه المصدقة من كاتب عدل الرصافة ولم تبين المحكمة في محضر ضبط تلك الجلسة هل حضر عنه بصفته الشخصية ام بصفته المدير التنفيذي وان المحكمة سارت بالدعوى قبل التحقق من الخصومة التي عليها التحقق من صحتها قبل الدخول في اساس الدعوى لان الخصومة من حق القانون واذا كانت غير متوجهة تحكم المحكمة ولو من تلقاء نفسها برد الدعوى دون الدخول بأساسها مادة (١/٨٠) مرافعات وعليه كان المتعين على المحكمة التحقق عن كل ذلك . هذا من جهة ومن جهة اخرى وجد ان الحكم صدر بالاكثرية وان العضو المخالف ثبتت مخالفته الا ان هذه المخالفة تضمنت الزام المدعي عليه اضافة لوظيفته بما جاء في حيثيات هذا الحكم وحتى الحكم باتعاب المحاماة وهذا غير جائز حيث ان العضو

(٣-٢)



المخالف عليه تثبيت مخالفته فقط والأسانيد التي يستند اليها في هذه المخالفة مما اقتضى التنويه عن هذه الجهة . ولما تقدم قرر الحكم بنقض الحكم التمييز لاتباع ما ورد من أسباب النقص على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٥/١٣ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم ظه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن